مُقَدِّمَة

هذا الكتاب الذي في متناول أيدينا الآن لكاتبه البروفيسور الفلسطيني الأمريكي وائل بهجت حلَّاق، أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة كولومبيا -قسم دراسات الشرق الأوسط وصاحب الدراسات المفصلة والمهمة حول الفقه الإسلامي وتاريخ الشريعة و-الأهم- تحليلاته ودراساته التناظرية المقارنة حول الشريعة الإسلامية والدولة القومية الحديثة؛ يحمل عنوان «**مدخل إلى الشريعة الإسلامية**» ويقع في قرابة الـ ٢٠٠ صفحة في اللغة الإنجليزية، وهذا الكتاب يستهل حلَّاق توصيفه بأنّه عبارة عن مختصر مفيد عن مشروعه الأضخم والأطول حول الفقه الإسلامي والشريعة وتحولاتها «**الشريعة: النظرية والممارسة والتحولات**» Sharia: Theory, Practice, Transformations, **الذي نشرته دار نشر جامعة كامبريدج مؤخرًا. وهذا الكتاب بخلاف مشروعه الأطول الذي يخاطب المراحل المتقدمة من الدارسين؛ فهذا الكتاب موجهٌ لغير المتخصصين و«هو بالأحرىٰ يقدم معلومات لمن يبحثون عن مقدمة موجزة عن الإسلام وشريعته»**. ورغم هذا الاستهلال؛ فإنَّ الكتاب يحوي معلومات قيِّمة من شأنها أن تختصر الطريق حول جمع الفروق والاختلافات بين الشريعة الإسلامية والقانون الحديث سواء للقارئ العربيِّ أو الغربي، من حيث المفاهيم والسمات والخصائص والتطور الأنثروبولوجي للاثنين.

ويتألَّف الكتاب من جزأين رئيسين في عشرة فصول. والكتاب عبارة عن سلسلة من المقارنات الدقيقة بين عنصرين أساسيين: **الفقه والشريعة** من جهة، **والقانون والدولة** من جهة أخرىٰ وما يتصل بهاتين المعادلتين. فيتحدث الكاتب عن مراحل نشأة طلبة العلم، وكيف تشكَّلت الحلقات والمدارس في المجتمعات المسلمة،

ويتناول مصادر تمويلها ممثلة في الوقف والهبات، وكيف ترقَّىٰ طلبة العلم ليؤسسوا طبقات الفقهاء المدونين والقضاة، وأسهب في الحديث عن الوازع وراء انتشار العلم الشرعي والحض عليه في أرجاء العالم الإسلامي، وازدهار أدوات الاستنباط وإعمال الفكر وأهميته علىٰ مر التاريخ الإسلامي لفترة تصل إلىٰ قرابة الألف عام قبل ظهور الحداثة وهجمات الاحتلال الكولونيالي علىٰ مناطق العالم الإسلامي؛ لتتفكك إمبراطورياته وتكتلاته الكبرىٰ ويعرف للمرة الأولىٰ في تاريخه نموذج الدولة القطرية ذات الحدود.

ويعتمد المؤلف في كل فصلٍ تقريبًا علىٰ إيراد نماذج لمراحل التطور الفقهي والشريعة ومؤسسات الوقف وحظ مناطق من العالم الإسلامي من الاحتلال الكولونيالي، والتغيرات التي أُقحمت بقوة وعملت علىٰ تفكيك التراث الهائل للشريعة والقضاء علىٰ أهم سماتها وخصائصها التي ضمنت لها هذا البقاء الطويل؛ ألا وهي التعددية الفقهية والتنوع ومرونة التكيف مع المجتمع والنوازل. وأبرزَ حلَّاق جناية مشروع «**التقنين**» أو «التكويد= Codification» الحديث علىٰ الشريعة وكيفية توظيف الاحتلال الكولونيالي وبالأخص الفرنسي للعامل القانوني، واتجاههم في مشروعهم للتركيز علىٰ السيطرة علىٰ الشعوب الخاضعة لهم من خلال توظيف القانون والتشريعات الضرورية؛ لضمان الاستيلاء علىٰ مقدرات هذه الشعوب بصورة «مشروعة». فقد قدَّم المؤلف تحليلًا لمراحل ازدهار الفقه والفكر الإسلامي، ثم مرحلة التنحية التامة للشريعة في كل من الإمبراطورية العثمانية والهند تحت الانتداب البريطاني، ومصر إبان حكم محمد علي، والجزائر تحت الاحتلال الفرنسي الذي وصفه «**بالحقبة الوحشية**»، وتحدث عن التجربة الإيرانية منذ عهد القاجاريين حتىٰ الشاه وانتهاء بالثورة الإسلامية، وعن مظاهر تطور الفقه الشيعي الاثني عشري. وتطرَّق إلىٰ ظاهرة استخدام القوىٰ القومية العلمانية لأدوات المحتل الكولونيالي بعد جلائه رغم أنَّ هذه الأدوات كانت مرفوضة من هذه الشريحة في ظل الاحتلال.

ومن اللافت في أسلوب البروفيسور حلَّاق، اعتماد نموذج الثنائيات المتضادة من أجل إظهار الفِكرة؛ كالمقابلة التي يجريها عن النزعة الفردية والفردانية Individualism في مقابلة مع الجماعانية والشعوبية Populism and communitarianism، والشريعة والقانون الحديث والفقهاء وطلبة العلم مع القضاة والمحامين. كما أكَّد علىٰ أنَّ الإسلام لا يعترف أبدًا بمبدأ العدالة العمياء Blind Justice أو العدالة معصوبة الأعين التي يعمل بها القانون في الدولة الحديثة وتُجسد فلسفته في إدارة الفضاء القضائي؛ وإنما يؤمن فقط بقواعد الضرورة والتكييف بحسب الوقائع والظروف ويرفض مبدأ «الفائز يكسب كل شيء» و«الخاسر يخسر كل شيء».

وفي الفصول الأربعة الأخيرة من الكتاب؛ كرَّس نصيبًا في الحديث عن الظواهر السياسية في العصر الحديث للدول القومية الخارجة من رحم الإمبراطوريات التاريخية وأكَّد علىٰ أنَّه رغم الجدل حول الشريعة -التي تفككت وانتهىٰ وجودها التاريخي- فإنَّه لا يمكن بأي حال أن يُتخلىٰ عن الدعوات المطالِبة بتطبيقها أو إقحامها في آلة البيروقراطية ونظام الدولة القومية؛ لأنها صارت اليوم معبرةً عن الهوية السياسية. ويشير حلَّاق في هذا الصدد إلىٰ المفارقة التي ينطوي عليها وضع الشريعة بين الماضي والحاضر؛ فهي في الماضي كانت بمنأىٰ عن حلبات الصراع حول الحكم والحاكم وكان أنصارها يعملون باستقلالية تامة وينخرطون انخراطًا دقيقًا في المجتمع ويتفاعلون معه، في حين أنَّ الشريعة اليوم تفككت وصار يُزجُّ بها في حلبات الصراعات السياسية الحزبية والثورية المعاصرة بين أربعة معسكرات؛ **ألا وهي: الدولة، والنخبة القومية العلمانية، والعلماء (خريجو الكليات الشرعية)، والإسلاميون.**

وتحدث حلَّاق حديثًا وافيًا نوعًا ما عن الحركات الإسلامية التي تشكَّلت بعد الخلافة، وأبرزَ فوارق كبيرة بينها وبين طبقات العلماء؛ حيث إنَّ الأولىٰ لا تتقيد بمرجعيات موحدة في مسألة الشريعة، وإنما تبحث عن الاستقلال المفاهيمي للأمة

بعيدًا عن إملاءات المستعمر؛ بينما الطبقة الثانية -شريحة العلماء- مازالت تتعامل بالأدوات التقليدية القديمة وليس عندها تصور «حديث» و«مرن» لتطبيق الشريعة علىٰ المجتمعات المعاصرة اليوم.

وتناول المؤلف أوضاع المرأة قديمًا وحديثًا باعتبارها ضحية إلغاء التعددية المذهبية وحصر الشريعة في قالب قانوني حديث بلغة جامدة؛ من خلال تخصيص فصل كامل عن أوضاع النساء علىٰ مر التاريخ الإسلامي، وعن موارد الدخل المتعدد اللائي كنَّ يتمتعن به، وعن مكانتها التي يُحافظ عليها المجتمع في ظل وجود «**الأسرة الممتدة**» علىٰ عكس وضعها الحالي في «**الأسرة النووية**». وأكَّد بالبراهين -في تناوله لوضع المرأة- أنَّ الدولة القومية تعامل المرأة باعتبارها أداة تكاثر لإنتاج المواطن الصالح، وأنَّ الرجل/الذكر هو المسؤول «**الأبوي السلطوي**» الذي تريد أن تروج لنموذجه الدولة القومية الحديثة.

ويختتم المؤلف الكتاب بالحديث عن أن الشريعة بوضعها الذي مورست به علىٰ مر القرون وطبَّقت فيه مبادئ التعددية الفقهية ومراعاة أوضاع المجتمع وانطلاقها من مفاهيم «المجتمع الأخلاقوي» في ظل الدولة الحديثة وآلاتها المتغلغلة بعمق صارت مستحيلة ولا يمكن أن تتحقق علىٰ يد أي معسكر من المعسكرات الأربعة.

المترجم